The Impact Of War On Syrian Arab Republic In Some Indicators Of Foreign Trade

Dr. Isam Ismail [*]
Younes Ahmad Deeb [**]

(Received 4 / 10 / 2021. Accepted 9 / 6 / 2022)

□ ABSTRACT □

At the beginning of 2011, Syria was exposed to an unconventional war aimed at destroying all aspects of economic, social and political life. In this context, Syria has always been preparing for this situation by directing all available energies and resources to be able to confront and win any war it is waging in the future.

The objective of the research was to study the impact of the war and the significant changes that accompanied it in the functioning and structure of economic variables in Syria and to compare the situation of certain foreign trade indicators in the period of pre-war economic reform and wartime. The study was conducted using the analytical descriptive method to study and analyze the situation of the foreign trade sector in Syria during the period before the war (2000-2010) and the war period (2011-2019), using two indicators of economic exposure and import penetration during the period in question.

The researcher found a relationship between the economic changes that accompanied the war and the deterioration of the value of the economic exposure index. Moreover, he found a relationship between the economic changes that accompanied the war and the deterioration of the value of the import penetration index. The researcher recommended continuing to implement the policy of import legalization and working to launch strategic projects that provide the necessary infrastructure for the reconstruction process, thereby This helps the economy recover as quickly as possible, in addition to working to raise the rate of self-sufficiency and direct financing to the economic sectors that are most important.

Keywords: War Economy - Foreign Trade - Economic Exposure - Penetration of Imports.

[*]**Professor, Department Of Economics And Planning, Faculty Of Economics, University Of Tishreen, Lattakia, Syria.**
[**]**Postgraduate Student, Faculty Of Economics, Tishreen University, Lattakia, Syria.**
YounesDeeb@tishreen.edu.sy

أثر الحرب على الجمهورية العربية السورية في بعض مؤشرات التجارة الخارجية

الدكتور عصام اسماعيل*

يونس احمد ديب**

(تاريخ الإيداع 4 / 10 / 2021. قُبِل للنشر في 9 / 6 / 2022)

□ ملخّص □

تعرضت سورية في بداية عام 2011 إلى حرب غير تقليدية هدفت إلى تدمير كافة جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وفي هذا السياق كانت سورية على الدوام تتجهز من أجل هذا الوضع من خلال توجيه كافة الطاقات والموارد المتاحة لتكون قادرة على المواجهة والانتصار في أي حرب تخوضها في المستقبل.

هدف البحث إلى دراسة أثر الحرب، وما رافقها من تغييرات كبيرة في ألية عمل وهيكلية المتغيرات الاقتصادية في سورية، ومقارنة حالة بعض مؤشرات التجارة الخارجية في فترة الإصلاح الاقتصادي ما قبل الحرب وفي فترة الحرب.

تمت الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل حالة قطاع التجارة الخارجية في سورية خلال فترة ما قبل الحرب (2000–2010) وفترة الحرب (2011–2019)، وذلك من خلال دراسة مؤشري الانكشاف الاقتصادي واختراق المستوردات خلال الفترة المدروسة.

توصل الباحث إلى وجود علاقة بين التغيرات الاقتصادية التي رافقت الحرب وتدهور قيمة مؤشر الانكشاف الاقتصادي، كما وجد الباحث علاقة بين التغيرات الاقتصادية التي رافقت الحرب وتدهور قيمة مؤشر اختراق المستوردات، وأوصى الباحث بمواصلة تطبيق سياسة تقنين الاستيراد والعمل على إطلاق مشاريع استراتيجية توفر البنية التحتية اللازمة لعملية إعادة الإعمار، مما يساعد على تعافي الاقتصاد بأسرع وقت، إلى جانب العمل على رفع نسبة الاكتفاء الذاتي وتوجيه التمويل نحو القطاعات الاقتصادية ذات الأهمية الأكبر.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد الحرب – التجارة الخارجية – الانكشاف الاقتصادي – اختراق المستوردات.

* **أستاذ – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.**

** **طالب دراسات عليا (ماجستير) – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية.** YounesDeeb@tishreen.edu.sy

مقدمة:

لم تكن الحرب التي فرضت على سورية منذ العام 2011 حرباً تقليدية بين دولتين أو أكثر، بل هي عدوان شامل لكافة مفاصل الحياة السورية اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وعسكرياً وحتى حضارياً.

انتهجت الحكومات السورية المتعاقبة سياسات اقتصادية تأخذ من الاكتفاء الذاتي هدفاً أسمى، وذلك من خلال الاعتماد على الاقتصاد المخطط عبر الخطط الخمسية، وتوسيع نطاق تأثير القطاع العام على الحياة الاقتصادية والتحكم بالقسم الأكبر من الموارد بشكل مدروس، ولكن في بداية الألفية الجديدة تم تبني نهج اقتصاد السوق الاجتماعي رغم عدم انتفاء أسباب أهمية نهج الاقتصاد الموجه لسورية، مما أثر بشكل كبير على قدرة الاقتصاد السوري على مواجهة الحرب التي يخوضها في وجه الإرهاب الدولي والمحلي، كما أن الحصار الاقتصادي الجائر المفروض على سورية كان له الأثر الأكبر في تراجع كافة المؤشرات الاقتصادية وتردي الواقع المعيشي في سورية.

ومن هذا المنطلق أتى هذا البحث من أجل دراسة الآثار الاقتصادية التي نتجت عن نشوب الحرب وما رافقها من تغيرات في الميزان التجاري، بالإضافة إلى دراسة تأثير الحرب في بعض مؤشرات التجارة الخارجية ومقارنتها مع الفترة التي سبقت الحرب والتي شكل الإصلاح الاقتصادي عنواناً لها.

الدراسات السابقة:

1- دراسة شعبان (2016) بعنوان: "دور الإصلاح الاقتصادي في التركيب الهيكلي للتجارة الخارجية السورية"

هدفت الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في الاقتصاد السوري، فهي جزء هام من الاقتصاد الوطني، فمن خلالها يتم تأمين حاجة الاقتصاد من السلع الرأسمالية اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية، وعن طريقها يتم تصريف ما يفيض عن حاجة الطلب المحلي من الناتج، وبالتالي فإن تطورات القطاع الخارجي تعكس البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني، مستوى التشغيل والأسعار والدخل.. وأيضاً آثار السياسات الاقتصادية.

وقد قام الباحث بالتطرق إلى الاصلاحات الاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على التجارة الخارجية، ثم بتحليل هيكل التجارة الخارجية لمعرفة الإمكانيات الاقتصادية الحقيقية والمتطلبات الضرورية للنهوض بالتجارة الخارجية.

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن هيكل التجارة الخارجية بالرغم من تلك الاصلاحات لم يتحسن ولم يحدث فيه تحول نوعي لصالح الصادرات ذات المكون الرأسمالي المرتفع، فزيادة الثقل النسبي للصادرات النوعية يصطدم بالقدرة على تطوير البيئة الملائمة لنمو التجارة بالدرجة الأساسية.

2- دراسة (رهبان، 2013) بعنوان: "الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية والعوامل المؤثرة فيها"

هدفت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية: تحليل العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية السورية، تحليل واقع التجارة الخارجية السورية، تحديد أهمية التجارة الخارجية بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني بالإضافة إلى تحديد الأهمية الاقتصادية للتجارة الخارجية السورية من خلال تحليل المؤشرات الكمية للتجارة الخارجية.

تم الاعتماد في إنجاز الدراسة على مجموعة من المناهج هي: المنهج الوصفي التحليلي لتحليل بنية التجارة الخارجية السورية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

1) التأثير الكبير للعوامل المؤثرة في قيام التجارة الخارجية وتطورها، وقد بدا ذلك واضحاً من خلال تأثير الموقع في التركز الجغرافي للتجارة الخارجية السورية في الصادرات والواردات مع الدول والأقاليم القريبة جغرافياً ولاسيما الدول العربية ودول الجوار.

2) وجود خلل واضح في هيكل التجارة الخارجية السورية، حيث عكس تحليل مؤشر التركيب السلعي التركز الشديد في كل من الصادرات والواردات، إذ تزيد نسبة المواد الخام في الصادرات، وترتفع ارتفاعاً كبيراً نسبة السلع المصنعة ونصف المصنعة في الواردات.

3- دراسة (Gobat, Kostial 2016) بعنوان:

"Syria's Conflict Economy"

"اقتصاد الأزمة في سورية"

تحلل هذه الورقة كيفية تأثر الاقتصاد السوري بالحرب، وتبين أبرز التحديات لإعادة بناءه. وخلصت هذه الدراسة إلى أن الحرب أعادت البلاد للوراء لعقود من الزمن من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية. كما تكشف هذه الورقة أن الناتج المحلي الإجمالي لسورية قد وصل إلى أقل من نصف ما كان عليه قبل بدء الحرب وقد يستغرق الأمر عقدين أو أكثر للعودة إلى مستويات الناتج المحلي الإجمالي ما قبل الحرب؛ وأشارت هذه الورقة إلى أن إعادة بناء البنية التحتية المادية المتضررة ستكون مهمة صعبة وتحدي كبير تواجهه سورية، في الوقت الذي سيكون فيه إعادة بناء رأس المال البشري والاجتماعي في سورية تحدياً أكبر.

4- دراسة (Taylor ،Glick 2005) بعنوان:

"Collateral Damage: Trade Disruption and the Economic Impact of War"

" الأضرار الجانبية: اضطراب التجارة والأثر الاقتصادي للحرب"

تحلل هذه الورقة بعض التكاليف غير المباشرة للحرب، وتحديداً تأثير الحرب على قطاع التجارة الخارجية باستخدام طرق الاقتصاد القياسي. ووجدت هذه الورقة أن للحرب تأثير سلبي كبير على حجم التجارة الدولية للدول المتحاربة ودول الجوار أيضاً. ويتصف هذا التأثير بأنه مستمر حتى بعد انتهاء الحرب لسنوات عديدة في بعض الحالات مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الحرب بشكل كبير، كما أن هذا التأثير قد يؤثر أيضاً على الدول غير المعنية بالحرب مما يؤدي إلى خلق مناخ سلبي فيما يخص التجارة الدولية في المنطقة التي نشبت فيها الحرب. وتصل هذه الورقة إلى نتيجة مفادها بأن الحرب تسبب صدمات مؤثرة في التجارة الدولية تؤثر بدروها على الدخل الفردي ومستوى الرفاهية بنسب كبيرة نسبياً.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة بعدة نقاط حيث تركز الدراسة الحالية والدراسات السابقة على تناول قطاع التجارة الخارجية في حالات الإصلاح الاقتصادي وحالات الحروب.

وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة كونها تركز على تحليل واقع قطاع التجارة الخارجية في ظل تأثر الاقتصاد بالحرب من خلال دراسة مؤشر الانكشاف الاقتصادي ومؤشر اختراق المستوردات ومقارنتها مع فترة الإصلاح الاقتصادي ما قبل الحرب، فيما تناولت الدراسات السابقة هذا الموضوع من خلال دراسة تكاليف الحرب على الدول المتحاربة ودول الجوار باستخدام أساليب الاقتصاد القياسي. كما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بمجتمع الدراسة وزمن الدراسة وبيئة التطبيق حيث لم تتناول الدراسات السابقة قطاع التجارة الخارجية في ظل الحرب ضمن دولة واحدة فقط ودون وجود طرف مباشر آخر في الحرب.

3- مشكلة البحث:

ينطلق هذا البحث من واقع تدهور بعض مؤشرات التجارة الخارجية السورية (الانكشاف الاقتصادي، اختراق المستوردات) خلال فترة الحرب.

وبالتالي فإن مشكلة البحث تكمن في تحليل ودراسة أسباب ونتائج هذا التدهور في تلك المؤشرات خلال السنوات الأخيرة التي شهدت العديد من التحولات للتأقلم مع حالة الحرب بعد أن كانت تسجل أرقاماً مقبولة خلال الفترة السابقة المصحوبة بسياسات اقتصادية إصلاحية.

ومن هنا يمكننا التعبير عن مشكلة البحث بالتساؤل الرئيس التالي:

ما هو أثر الحرب وتداعياتها في بعض مؤشرات التجارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية؟

أهمية البحث و أهدافه:

تأتي أهمية هذا البحث من خلال تناوله لقطاع التجارة الخارجية والعوامل المؤثرة فيه في الجمهورية العربية السورية عبر دراسة مؤشري الانكشاف الاقتصادي على الخارج واختراق المستوردات خلال الفترتين الزمنيتين (2000–2010) (2011–2019) والتي تتميز بالعديد من التقلبات والتحولات الحاصلة فيها. حيث بدأت الحكومة السورية في بداية الفترة الأولى بتطبيق العديد من السياسات الاقتصادية الإصلاحية والتي تهدف إلى تطوير بنية وهيكلية الاقتصاد والسوري ودمجه بالاقتصاد العالمي الجديد. أما في الفترة الثانية فقد بدأت الحكومة السورية باستيعاب الصدمة المتأتية من الحرب العسكرية وتأثيراتها وذلك بهدف تقليل الأضرار وتخفيف الخسائر على مستوى الاقتصاد الوطني. كما فرضت هذه الحرب على سورية التوقف قسراً عن عملية الإصلاح التي كانت قد بدأت بها والانتقال الى حالة اضطرت بها إلى تعبئة كافة الموارد المتوفرة في البلاد للقضاء على الإرهاب وتوفير المتطلبات الأساسية في ظل الحصار والعقوبات الاقتصادية من خلال تطبيق بعض أليات اقتصاد الحرب من خلال التحكم بعمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بشكل أكبر دون تحويل الاقتصاد السوري بشكل كامل إلى اقتصاد حرب.

وتظهر الأهمية الفعلية لهذا البحث من خلال التعرف على تداعيات الحرب المفروضة على سورية، إلى جانب القرارات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية خلال الحرب وأثرها على قطاع التجارة الخارجية ومقارنتها مع الأرقام المسجلة خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادي ما قبل الحرب، وذلك عبر دراسة تطور المؤشرين المدروسين خلال الفترتين الزمنيتين المدروستين.

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الآتي:

- توصيف اقتصاد الحرب وتوضيح آلياته ومبررات اللجوء إليه، والإجابة على التساؤل التالي: هل طبقت سورية اقتصاد الحرب بشكل كامل أم لا؟
- دراسة وتحليل واقع الميزان التجاري في ظل الحرب على الجمهورية العربية السورية.
- تحديد ودراسة حالة مؤشري اختراق المستوردات والانكشاف الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية.

فرضيات البحث:

- لا توجد علاقة بين نتائج وآثار الحرب على سورية وتدهور مؤشر الانكشاف الاقتصادي.
- لا توجد علاقة بين نتائج وآثار الحرب على سورية وتدهور مؤشر اختراق المستوردات.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال توصيف واقع قطاع التجارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية، وتحليل المؤشرات المدروسة والتغيرات التي طرأت عليها ما قبل وأثناء الحرب، وذلك في ضوء البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية للفترة (2000 – 2019). إضافة إلى المنهج الاستنباطي أي استنباط الحلول من طبيعة وجوهر المؤشرات المدروسة.

مجتمع وعينة البحث:

تم تخصيص الدراسة والتحليل على قطاع التجارة الخارجية في الجمهورية العربية السورية على مرحلتين: فترة الإصلاح الاقتصادي ما قبل الحرب، وفترة الحرب. حيث يركز البحث على دراسة حالة بعض مؤشرات التجارة الخارجية خلال الفترة الممتدة من عام 2000 ولغاية 2019.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: مفهوم اقتصاد الحرب:

إن الحرب التي تتعرض لها سورية تُسمى الحرب الهجينة (Hybrid Warfare)، وتعرّف الحرب الهجينة على أنها الاستخدام المتزامن لمجموعة من أدوات وعناصر القوة المصممة خصيصاً لاستهداف المجتمعات والسياسات العامة، عبر نقاط الضعف فيها، لخلق تأثيرات متآزرة، وصولاً إلى الهدف المعلن للحرب.[1]

ينطوي اقتصاد الحرب على تنظيم الأنشطة الاقتصادية (الإنتاج ثم التوزيع ثم الاستهلاك) في زمن الحرب، بهدف إعادة توزيع الموارد والثروات التي يمتلكها البلد، وتوجيهها للدفاع عن مصالحه وضمان تحقيق الانتصار العسكري، وتلبية الاحتياجات الأساسية والضرورية لاستمرار مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

وترافق ظهور هذا المفهوم مع الحربين العالميتين الأولى والثانية، حيث ابتكرت الدول المنخرطة في الحرب تدابير لتحويل اقتصاداتها إلى خدمة اقتصاد الحرب، كرفع نسبة الضرائب وإعادة النظر في النشاط الاقتصادي للدولة بحيث ينسجم مع حالة الحرب، وبما يضمن توفير مستلزمات القوات المسلحة وتعزيز الصمود الداخلي. وقد تكرس هذا المفهوم لدى الاقتصاديين والقادة السياسيين العالميين بعد إدراكهم لأهمية العامل الاقتصادي في كسب الحرب، كما عبر عن ذلك الرئيس الأمريكي "فرانكلين روزفلت" إذ أشار إلى أن انتصار الحلفاء في الحرب كان نتيجة تحولهم إلى قوى عسكرية مبنية على أساس اقتصاد الحرب.[2]

ويجب التفريق بين الحرب الاقتصادية واقتصاد الحرب، فالحرب الاقتصادية عبارة عن أداة تُستخدم لتحقيق أهداف وغايات مشروعة وغير مشروعة عبر عدد من الإجراءات والقرارات والعقوبات التي تستهدف ضرب اقتصاد الدولة المعنية وعرقلة نموه وخلق العديد من المشاكل الهيكلية في بنيته. أما اقتصاد الحرب فهو كل ما تتخذه حكومة البلد المُستهدَف سواء بالحرب العسكرية والسياسية أو الاقتصادية لمواجهة الظروف الطارئة والتغلب عليها، بما يضمن استمرار دوران العجلة الاقتصادية ولو بالحد الأدنى المطلوب لتوفير الأساسيات الضرورية والحيوية.

ويمكن التعبير عن اقتصاد الحرب بأنه: "مجموعة الإجراءات والتدابير والآليات التي تتخذها الدولة لمواجهة الحرب التي تخوضها سواء إن كانت خارجية أم داخلية، وذلك سعياً منها لتعبئة كافة الموارد المتاحة خدمةً للهدف الأكبر وهو الانتصار في الحرب ومن ثم الاستمرار في توفير الموارد الضرورية للسوق المحلية من أغذية وأدوية وكافة المستلزمات التي من شأنها أن تضمن استمرار الاقتصاد ولو بشكل جزئي ومؤقت وبالتالي تقوية الجبهة الداخلية وتعزيزها إلى حين زوال الأسباب التي أدت لهذه الإجراءات الطارئة."

ثانياً: مفهوم التجارة الخارجية:

تؤدي التجارة الخارجية دوراً مهماً في الحياة الاقتصادية للدولة، وتظهر هذه الأهمية من خلال الدور الذي تؤديه التجارة الخارجية في التنمية الاقتصادية بما توفره الصادرات من عائدات تسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الأخرى، وتعمل على استعادة التوازن الخارجي للوصول بميزان المدفوعات إلى وضع قابل للاستقرار.

يظهر تأثير التجارة الخارجية في الاقتصاد الوطني من خلال العلاقة بين القيمة الإجمالية للتجارة الخارجية والدخل القومي، إذ نلاحظ وجود علاقة ارتباط موجب بين مكونات التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) والدخل القومي.

إن زيادة الدخل القومي أو نقصه يؤثر تأثيراً مباشراً في الصادرات، فزيادة مستوى الإنتاج والنشاط الاقتصادي في الدولة، وإمكانية الإنتاج على نطاق واسع يؤدي إلى تحقيق وفورات تؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي انخفاض أسعار الصادرات والقدرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وهو ما يعني أن زيادة الدخل القومي يمكن أن تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات، كما أن انخفاض الدخل يعني انخفاض حجم الإنتاج بما في ذلك حجم المنتجات الموجهة إلى التصدير، فيقل حجم الصادرات إلى السوق العالمية.[3]

ثالثاً: واقع قطاع التجارة الخارجية في مرحلة الإصلاح الاقتصادي (الخطة الخمسية التاسعة والخطة الخمسية العاشرة):

في عام 2000 تم إقرار الخطة الخمسية التاسعة للسنوات (2001-2005) التي تم اعتبارها خطة تأشيرية وليست إلزامية على أن يتم تحديثها وتقييمها وفقاً لمتطلبات التنمية ومن خلال برامج وسياسات مدروسة ضمن الخطة الخمسة العاشرة.

ركزت أبرز سياسات تلك الخطة على تطوير قطاع التجارة الخارجية من خلال:[4]

- ✓ تحقيق توازن السياسات التجارية الخارجية عبر متابعة سياسة إصلاح وتحرير التجارة الخارجية.
- ✓ زيادة القدرة التنافسية للمنتجات السورية وتهيئة متطلبات انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية.
- ✓ توقيع اتفاق الشراكة السورية الأوروبية.
- ✓ تشجيع عمليات التصدير السلعي والخدمي.
- ✓ تحديث مجموعة أحكام التجارة الخارجية بما يتناسب مع التعرفة الجمركية المتناسقة.
- ✓ إلغاء الوكالة الحصرية للوكيل المعتمد في سورية. وإلغاء عمولات المؤسسة العامة للتجارة الخارجية على التصدير وفك الارتباط بين الاستيراد والتصدير.
- ✓ تحرير استيراد المنتجات كافة من الدول العربية المنضمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإعفاؤها من الرسوم الجمركية ومن إجازات الاستيراد ومن الرسم القنصلي.

وفي عام 2005 وفي ضوء تحليل أداء قطاع التجارة الخارجية ضمن الخطة الخمسية التاسعة تم إقرار الخطة الخمسية العاشرة (2006 - 2010) التي حملت في مضمونها التحول بشكل كامل إلى اقتصاد السوق الاجتماعي وتحرير قطاع التجارة الخارجية بشكل حقيقي وفعّال، كما حملت هذه الخطة العديد من الاستراتيجيات التجارية كتنويع الصادرات سلعياً وجغرافياً وضمان تدفق القطع الأجنبي من خلال الاستثمار وتوليد الدخل، وفي سبيل ذلك وضعت الخطة الخمسية العاشرة مجموعة من الأهداف لتحقيقها في مجال التجارة الخارجية أهمها:[5]

- ❖ التصدي للعقبات التي تواجه الصادرات السورية، والتي تتمثل في ضعف القاعدة الإنتاجية وتنافسيتها وعدم كفاءة البنية التحتية اللازمة لها بالإضافة إلى ضعف الوعي التصديري لدى الكثير من المصدرين.

❖ تسهيل استيراد السلع الرأسمالية ودعم نقل التكنولوجيا وتوطينها وتوظيفها بالشكل الأمثل بالإضافة إلى خلق المناخ الملائم لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية نحو القطاعات الإنتاجية والخدمية الضرورية لتطوير الاقتصاد الوطني.

❖ الحفاظ على مناخ ملائم للاستثمار عبر الحفاظ على سعر مستقر للعملة المحلية.

❖ الحد من عجز ميزان المدفوعات بحيث لا يتجاوز (6.6%) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية عام 2010.

❖ تمكين الصادرات من تغطية (80%) من قيمة المستوردات من السلع والخدمات. بالإضافة لزيادة الصادرات غير النفطية من (11%) عام 2005 إلى (13.7%) عام 2010 بوسطي معدل نمو سنوي (13.4%).

❖ زيادة صادرات القطاع العام غير النفطي بمقدار (10%) خلال سنوات الخطة، وزيادة صادرات القطاع الخاص بمقدار (10%) سنوياً.

❖ زيادة المستوردات بمعدل (8%) للقطاع العام و(12%) للقطاع الخاص وهي وسطي معدل نمو المستوردات للقطاعين خلال الفترة الماضية.

ونذكر فيما يلي بعض القرارات والقوانين التي صدرت بهدف إصلاح قطاع التجارة الخارجية وتطويره ضمن سنوات الخطة الخمسية التاسعة والخطة الخمسية العاشرة:[6]

1. إعفاء الصادرات السورية من جميع الضرائب والرسوم التي لا تنسجم مع الاتفاقات الموقعة مع الدول العربية لتحرير التجارة، والتي وتشكل عائقاً أمام تصدير السلع السورية إلى الدول العربية، وذلك عملاً بالمرسوم التشريعي رقم 15 لعام 2001.

2. تحرير عمليات الاستيراد بالكامل عام 2006 والسماح للمصارف الخاصة بتمويل عمليات الاستيراد للقطاعين الخاص والمشترك بالقطع الأجنبي.[7]

3. إلغاء الحصر والقيد والعمولة الواجبة على كافة المستوردات للمؤسسات الحصرية، عملاً بالمرسوم التشريعي رقم 61 للعام 2009.

4. إلغاء مبدأ الحصول على إجازات وموافقات التصدير، وإعفاء الصادرات الزراعية من ضريبة دخل الأرباح.[8]

5. المرسوم رقم 7 للعام 2000 القاضي باستثناء المشاريع الجديدة المرخصة ضمن القانون رقم 10 لعام 1991 من أحكام منع أو حصر او تقييد الاستيراد المباشر من بلد المنشأ، والسماح لها باستيراد جميع احتياجاتها معفاة من الرسوم الجمركية من بلد المنشأ وغير المنشأ. بالإضافة إلى صدور عدة مراسيم عملت على تخفيض الرسوم الجمركية بشكل كبير بالإضافة إلى توحيد أسعار الصرف لجميع السلع والمواد إلى معدل واحد وهو سعر البلدان المجاورة، وهذه المراسيم هي: المرسوم (266) لعام 2001، المرسوم (336) لعام 2002، المرسوم (319) لعام 2004، المرسوم (197) لعام 2005 والمرسوم (494) لعام 2006.

6. توقيع اتفاقية تجارة تفضيلية مع إيران عام 2009 بهدف دعم الصادرات السورية إليها.

7. توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع تركيا عام 2007 والتي نصت على إعفاء المنتجات السورية المصدّرة إلى تركيا من الرسوم الجمركية.

رابعاً: الاقتصاد السوري في ظل الحرب:

تضرر الاقتصاد المحلي بشكل كبير بالحرب، حيث تشير التوقعات إلى أن الاقتصاد الحقيقي قد انكمش بنسبة (57%) منذ عام 2010 وحتى عام 2015. وانخفض إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي في المتوسط بنسبة (14%) بين عامي 2011 و2015، بينما انخفض الناتج المحلي الإجمالي للنفط والغاز على حد سواء بمتوسط (28٪) خلال

نفس الفترة. وتركزت الخسائر بشكل خاص في قطاعات النفط والتصنيع والنقل والبناء، كما توقفت بشكل جزئي عملية جمع البيانات والإحصاءات الاقتصادية وتقديم التقارير الدورية من قبل الحكومة.[9]

ويمكن القول إن الاقتصاد السوري مر بثلاث مراحل خلال سنوات الحرب حتى عام 2019 وهي:

1) المرحلة الأولى: وهي مرحلة الصدمة (2011 – حتى نهاية 2012): تميزت بتراجع أغلب المؤشرات الاقتصادية نتيجة الحالة الأمنية غير المستقرة والمفاجئة التي مرت بها البلاد في ظل انتشار كبير لحالات ذعر مالي واقتصادي تمثل في توقف العديد من المنشآت الإنتاجية والفعاليات الاقتصادية عن العمل وهروب رؤوس الأموال الأجنبية من البلد.

2) المرحلة الثانية: وهي مرحلة الاستيعاب والتأقلم (2013 – حتى نهاية 2014): في هذه المرحلة بدأت الإجراءات الفعلية لمعالجة المشاكل الاقتصادية التي سببتها الحرب بالتوازي مع اشتداد حدة المعارك مع المجموعات الإرهابية والتي بيّنت أن هذه الحرب ستطول لعدة سنوات أخرى، مما انعكس سلباً على كافة القطاعات الاقتصادية وبخاصة الزراعة والصناعة والتجارة الخارجية التي شهدت تدهوراً كبيراً في أرقامها، وتحولت سورية من بلد مصدّر للقمح والنفط إلى بلد مستورد لهما لغاية تأمين احتياجات البلاد الضرورية من الغذاء والوقود. ولتحقيق هذا الهدف سعت الحكومة السورية لفتح خطوط تعاون اقتصادي مع دول البريكس بالإضافة إلى فتح خط ائتماني بقيمة 3.6 مليار دولار مع إيران على شكل بضائع كالنفط ومشتقاته وتوريده إلى سورية ويتم تسديد قيمة النفط عن طريق استثمارات إيرانية في سورية بغية التغلب على العقوبات الاقتصادية.[10]

3) المرحلة الثالثة: وهي مرحلة الاستقرار المؤقت والتعافي الوهمي (2015 – حتى نهاية 2019): على الرغم من رفع الدعم الجزئي على الوقود والخبز الذي حصل في بداية عام 2015 واستمرار ارتفاع سعر الصرف، إلا أن هذه المرحلة تميزت باستقرار معيشي واقتصادي نوعاً ما نتيجة زيادة رقعة المناطق الآمنة وبدء التوريدات النفطية والغذائية بالوصول إلى البلاد، إذ تراجع معدل الانكماش إلى (1.9-%) مع تحسن الصادرات نتيجة عودة بعض المناطق والمدن الصناعية بعدما سجل مستويات قياسية من الانكماش بلغت (22.6-%) في العام 2013.[11] ويمكننا وصف هذه المرحلة بسنوات الهدوء الذي يسبق العاصفة فلم يكن هذا الاستقرار إلا مرحلي ومؤقت سرعان ما انتهى بنهاية عام 2019 الذي شهد تضاعف سعر الصرف وقفز إلى (436.5) ل.س بعد أن كان (237) ل.س عام 2015.[12] كما شهدت نهاية هذه الفترة إطلاق المشروع الوطني للبطاقة الذكية الوطنية، والذي يهدف إلى تحقيق التوزيع والتخصيص الأمثل للموارد (مواد غذائية ومشتقات نفطية) في ظل قلة توافرها في الأسواق المحلية بفعل العقوبات الجائرة والحصار الاقتصادي الظالم على سورية.[13]

وبناءً على ما سبق يمكن القول إن سورية لم تطبق بشكل كامل آليات اقتصاد الحرب وبالتالي لم يتحول الاقتصاد السوري إلى اقتصاد حرب بالمفهوم الحقيقي، بل اقتصرت الإجراءات الحكومية على التعامل مع تداعيات الحرب والعقوبات والحصار الاقتصادي المتزايد عاماً تلو الآخر. حيث هدفت الحكومة السورية خلال الحرب إلى ضمان بقاء الحياة الاقتصادية في سورية ولو بحدها الأدنى مع الاستمرار في تقديم الخدمات الحكومية قدر الإمكان في ظل العمليات الإرهابية التي استهدفت العديد من المنشآت الحكومية الإنتاجية والخدمية.

خامساً: تأثير الحرب على سورية في التجارة الخارجية:

سجلت التجارة الخارجية تدهوراً ملحوظاً في معظم مؤشراتها مثل باقي مؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى خلال الحرب. وعلى اعتبار أن التجارة الخارجية هي عصب أي اقتصاد وخاصة الاقتصاد السوري الذي يعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الخام الزراعية والنفطية واستيراد السلع الرأسمالية ذات الأثمان المرتفعة، فقد تأثرت التجارة الخارجية سلباً

بالعقوبات الاقتصادية والحرب التجارية التي تمثلت بحظر التعامل التجاري والمالي مع مختلف القطاعات والمكونات الاقتصادية السورية، الأمر الذي سبب انخفاضاً حاداً في حجم التجارة الخارجية خلال سنوات الحرب وتغير وجهة الصادرات ومصدر الواردات حيث تراجعت الواردات من الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي مقابل ازديادها من الصين ودول الشرق الأخرى.

كما أدى إعاقة وخنق التحويلات المالية الخارجية وتجميد الأموال السورية في الخارج إلى لجوء الفعاليات الاقتصادية إلى وسطاء إضافيين لإتمام الصفقات التجارية، مما زاد من تكلفتها وبالتالي رفع تكلفة المستوردات على المنتج والمستهلك السوري، وقلل تنافسية الصادرات السورية وأضرّ بميزتها النسبية التي كانت تتمتع بها قبل الحرب.

1- بعض الإجراءات والقرارات التي اتخذتها سورية فيما يخص قطاع التجارة الخارجية في ظل الحرب:

1. الإعلان عن التوجه شرقاً والبحث عن أسواق جديدة للصادرات ومصادر جغرافية بديلة للواردات، ضمن إطار كسر الحصار ومقاومة العقوبات الغربية الظالمة.

2. تطبيق برنامج إحلال المستوردات والترشيد من عمليات الاستيراد وإعطاء الأهمية لاستيراد المواد الأولية اللازمة للإنتاج (75%) وتقليص استيراد السلع الاستهلاكية للحد الأدنى (25%).

3. إعفاء العديد من المواد الرئيسية والحيوية من مؤونة (25%) من قيمة إجازة الاستيراد.[11]

4. التعامل بمرونة عالية مع تقلبات السوق المحلية واحتياجاتها فيما يخص السماح باستيراد السلع المختلفة ومنع استيرادها حسب الحاجة، حيث تم منع استيراد العديد من السلع الكمالية حفاظاً على القطع الأجنبي واستقرار سعر الصرف والتوجه نحو استيراد المواد الضرورية فقط سواء أكانت استهلاكية أم إنتاجية.

5. تشجيع الصناعات التصديرية ومنحها إعفاءات ضريبية بشكل مستمر ومساعدة بعض المنشآت التي تدمرت بفعل العمليات الإرهابية على إعادة الإقلاع.

6. توقيع العديد من الاتفاقيات مع بعض الدول الحليفة (روسيا، الصين، إيران) لاستيراد ما يلزم السوق المحلية من سلع ومنتجات مقابل تصدير بعض السلع المُصنعة محلياً وخاصة الزراعية منها مما ساعد على تحقيق بعض الاستقرار والتوزان من حيث توافر بعض المواد الغذائية الضرورية.

7. تفعيل الخط الائتماني الإيراني الذي تم بموجبه استيراد النفط الخام والوقود من إيران مقابل منحها ميزات استثمارية في سورية.

2- الميزان التجاري السوري خلال سنوات الحرب:

نتيجة العقوبات الاقتصادية التي فرضت على سورية كان لقطاع التجارة الخارجية النصيب الأكبر من الخسائر التي تكبدها الاقتصاد السوري خلال الحرب، ولا يمكن تقدير حجم هذه الخسائر بشكل دقيق إلا أن بعض الدراسات أشارت إلى أن القطاع التجاري السوري حقق خسائر تقارب (750) مليار ل.س حتى عام 2015.[14]

ولتوضيح تطور حجم التجارة الخارجية السورية خلال الحرب نورد الجدول التالي الذي يوضح قيمة الصادرات والواردات والعجز التجاري السوري بالليرة السورية وبالدولار الأمريكي في محاولة لإعطاء صورة أوضح عن واقع التجارة الخارجية ولاستبعاد أثر تغير سعر الصرف:

الجدول رقم (1) الميزان التجاري السوري للفترة (2011 – 2019) الأرقام بملايين الليرات السورية والدولارات الأمريكية

العام	القيم بالليرة السورية			القيم بالدولار الأمريكي		
	التصدير	الاستيراد	الميزان التجاري	التصدير	الاستيراد	الميزان التجاري
2011	505107	964928	-459821	10458	19978	-9520
2012	196452	794277	-597825	3036	12276	-9240
2013	174933	944926	-769993	1609	8693	-7084
2014	175795	1562846	-1387051	1141	10142	-9001
2015	210065	1497340	-1287275	886	6318	-5432
2016	328519	2238472	-1909953	714	4863	-4149
2017	351018	3019922	-2668904	712	6130	-5418
2018	1047662	3007769	-1960107	2400	6897	-4497
2019	1138890	2982669	-1843779	2609	6833	-4224

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة، وتم حساب العجز والتحويل إلى الدولار الأمريكي من قبل الباحث وحسب سعر الصرف الرسمي لكل عام.

ومن خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

1. انخفضت قيمة الصادرات السورية خلال سنوات الحرب حتى بلغت (174933) مليون ل.س عام 2013 بعد أن كانت (505107) مليون ل.س عام 2011، ثم سجلت الصادرات ارتفاعاً تدريجياً خلال السنوات التالية لتصل إلى (1138890) مليون ل.س عام 2019، وهذا الارتفاع يعود إلى تدهور سعر الصرف الحاصل بالسنوات الأخيرة محل الدراسة حيث تظهر الأرقام عند التحويل إلى الدولار الأمريكي أن الصادرات السورية أخذت اتجاهاً تنازلياً بشكل مستمر خلال سنوات الحرب، فبعد أن كانت (10458) مليون دولار أمريكي عام 2011 انخفضت إلى (712) مليون دولار أمريكي فقط عام 2017 ثم ارتفعت لتبلغ (2609) مليون دولار أمريكي عام 2019. مما يعزز فكرة أن الصادرات السورية تراجعت بشكل كبير خلال سنوات الحرب.

2. تضاعفت قيمة الواردات خلال سنوات الحرب بشكل ملحوظ، ووصلت إلى (2982669) مليون ل.س عام 2019 في الوقت الذي بلغت فيه (964928) مليون ل.س عام 2011، لكن عند الأخذ بالاعتبار تغير سعر الصرف نجد أن الواردات انخفضت سنوياً ماعدا أعوام (2014 و2017 و2018) وبلغة الأرقام يتضح أن الواردات انخفضت من (19978) مليون دولار أمريكي عام 2011 إلى (4863) عام 2016 ثم عاودت الارتفاع لتسجل عام 2019 (6833) مليون دولار أمريكي وذلك بفعل تراجع سعر الصرف الذي أدى إلى تضخم فاتورة المستوردات في الوقت الذي تراجعت فيه كمية المستوردات.

ويمكن القول إن تراجع حجم المستوردات السورية خلال سنوات الحرب تم بفعل عوامل عديدة نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- العقوبات الاقتصادية الغربية التي حظرت أي تعامل تجاري مع سورية في مختلف المجالات.

- ارتفاع سعر الصرف بشكل مضطرد مما أضر بقدرة المستوردين على توفير احتياجات السوق المحلية بالكميات المناسبة وارتفاع تكلفة عمليات الاستيراد والمخاطرة المالية المرافقة لها.
- التوجه الحكومي نحو تطبيق سياسة إحلال الواردات والتي خَفَّضت بشكل كبير كمية المستوردات خلال بعض السنوات حفاظاً على القطع الأجنبي ولتوجيهه نحو الأوجه الأكثر حيوية وأهمية، حيث انخفضت كمية الواردات من (24702) ألف طن عام 2011 إلى (11213) ألف طن عام 2019.[12]

3. عند الاعتماد على الأرقام المقومة بالليرة السورية نجد أن عجز الميزان التجاري السوري تضاعف نحو 5 أضعاف خلال سنوات الحرب ليسجل أكثر من (2.5) تريليون ل.س عام 2017 بعد أن كان أقل من (0.5) تريليون ل.س عام 2011، لينخفض بعدها إلى حوالي (1.8) تريليون ل.س عام 2019. فيما نجد أن العجز التجاري السوري انخفض أكثر من النصف عند تحويل الأرقام إلى الدولار الأمريكي حيث انخفض العجز من (9520) مليون دولار أمريكي عام 2011 إلى (4224) مليون دولار أمريكي عام 2019. ويمكن تفسير هذا الانخفاض بنفس الأسباب سابقة الذكر والتي فسّرت انخفاض الواردات.

النتائج والمناقشة:

واقع بعض مؤشرات التجارة الخارجية في ظل تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي ما قبل الحرب وخلال فترة الحرب على الجمهورية العربية السورية:

1) مؤشر الانكشاف الاقتصادي:

خلال فترات الحروب والأزمات تكون كل الجهود منصبة على توفير الاحتياجات والأساسيات اللازمة لاستمرار الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد دون الالتفات إلى التأثيرات الجانبية لهذه التوجهات. هذا ما يمكن أن نشاهده بشكل واضح من خلال تتبع واقع مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي على الخارج حيث ارتفعت هذه النسبة بشكل كبير جداً خلال سنوات الحرب المدروسة.

يعكس هذا المؤشر أهمية الصادرات والمستوردات من الناتج المحلي الإجمالي، والعلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد الوطني على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول على حاجاته من سلع وخدمات استهلاكية، وبالتالي التبعية للخارج، وإلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والتجارية للشركاء التجاريين والاتفاقات والتكتلات والأحداث السياسية العالمية.[15]

ويعطى هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الانكشاف الاقتصادي} = \frac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

معدل الانكشاف الاقتصادي خلال الفترة المدروسة الأولى (2000–2010):

من خلال تطبيق العلاقة الرياضية الخاصة بهذا المؤشر على بيانات التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 للجمهورية العربية السورية خلال الفترة (2000–2010) نجد أن درجة انكشاف الاقتصاد

السوري ارتفعت بشكل متتال خلال مظم السنوات المدروسة حتى عام 2008 حيث بلغت (115%)، لتنخفض في العام التالي وتسجل (85%) ومن ثم تعاود الارتفاع في عام 2010 وبلغت (94%)، والجدول التالي يوضح تطور مؤشر الانكشاف الاقتصادي خلال الفترة الأولى:

الجدول رقم (2) مؤشر الانكشاف الاقتصادي للفترة (2000–2010) الأرقام بملايين الليرات السورية

العام	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات ÷ الناتج المحلي الإجمالي	الواردات ÷ الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات + الواردات	معدل الانكشاف الاقتصادي
2000	904,622	%23.9	%20.7	403,725	%45
2001	950,245	%25.6	%23.2	463,893	%49
2002	1,006,431	%30	%23.4	537,307	%53
2003	1,018,709	%26	%23.2	501,807	%49
2004	1,089,027	%31.8	%35.7	735,172	%68
2005	1,156,714	%36.7	%43.4	926,669	%80
2006	1,215,082	%41.6	%43.7	1,036,336	%85
2007	1,284,035	%45	%53.3	1,263,591	%98
2008	1,341,516	%52.7	%62.6	1,547,217	%115
2009	1,420,833	%34.4	%50.3	1,202,546	%85
2010	1,469,703	%38.7	%55.3	1,381,273	%94

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة، وتم حساب النسب من قبل الباحث. الأرقام بالأسعار الثابتة.

وبدراسة بيانات الجدول السابق نجد ما يلي:

- سجل معدل انكشاف الاقتصاد السوري في فترة الخطة الخمسية التاسعة (2001 – 2005) أرقاماً متقاربة كان أكبرها في عام 2004 (68%) ومن ثم ارتفع بنسبة الضعف تقريباً حتى بلغ (80%) عام 2005، وذلك نتيجة اتخاذ العديد من الخطوات لتحرير الاقتصاد الوطني والتجارة الخارجية التي ساعدت على نمو الصادرات والواردات حتى أصبحت تشكل ما يقارب نصف الناتج المحلي الإجمالي في سورية.
- خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة تضاعفت درجة الانكشاف الاقتصادي بشكل كبير حتى بلغت (115%) عام 2008، نتيجة اعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي كهوية للاقتصاد السوري وما حمله هذا التوجه من تخفيف القيود التجارية وزيادة الانفتاح التجاري على العالم الخارجي في ظل تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بشكل كامل عام 2005 والتحضير للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
- انخفضت نسبة الصادرات وارتفعت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة، وهذا مؤشر سلبي خطير يدل على أن الاقتصاد السوري مستهلك وغير منتج بالشكل الكافي، فقد بلغت نسبة الواردات في اخر سنتين من الخطة حوالي (50–55%) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل (34–38%) للصادرات،

وهذا يعود إلى التحرير المتزايد للتجارة وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص من أجل الاستيراد، إلى جانب توقيع اتفاقيات ثنائية مع تركيا وبعض الدول العربية والتي تم بموجبها إغراق السوق المحلية بالبضائع الأجنبية الرخيصة، الأمر الذي أدى خروج العديد من الصناعات المحلية من السوق لعدم قدرتها على المنافسة المحلية والأجنبية.

- بلغ وسطي درجة الانكشاف الاقتصادي خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة (95.4%) بمعدل نمو (166%) عن وسطي فترة الخطة الخمسية التاسعة. وبلغ وسطي درجة الانكشاف الاقتصادي خلال الفترة الزمنية المدروسة الأولى (74.6%).
- من خلال دراسة الجدول السابق نجد أن الناتج المحلي الإجمالي يتزايد عاماً بعد آخر إلا أن هذه الزيادة لم تكن بالقدر الكافي لمواكبة التطور الحاصل في قطاع التجارة الخارجية وخاصة في شق الواردات الأمر الذي جعل العلاقة بينهما سلبية وغير مجدية اقتصادياً، وهذا ما نستدل عليه من البيانات الخاصة بنسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي والتي بلغت في عام 2008 (62%) أي أكثر من نصف حجم الناتج المحلي السوري وهذا رقم كبير للغاية وخاصة أن (50%) من تلك المستوردات كانت مواد مصنوعة وأن حوالي (80%) منها كانت سلع وسيطة،[12] ومنه نجد أن الواردات لم تكن تساهم في دعم الاستثمار في سورية بشكل حقيقي بل كانت سلع نهائية استهلاكية وكمالية، وسلع وسيطة ليست ذات أهمية كبيرة في دعم الصناعات المحلية وخاصة التصديرية منها.
- ومما سبق نجد أن برامج الإصلاح الاقتصادي الخاصة بقطاع التجارة الخارجية في سورية خلال الخطتين الخمسية التاسعة والعاشرة قد ساهمت في زيادة درجة انكشاف الاقتصاد السوري على الخارج باعتبار أن كافة البرامج الإصلاحية عملت على تحرير الاقتصاد من القيود وتحقيق الانفتاح التجاري مع العالم في ظل توسيع دور القطاع الخاص وتفعيل وتنمية دوره في الاقتصاد. وهذه الزيادة كانت سلبية بالنظر إلى نوع وحجم المستوردات الداخلة في تكوين مؤشر درجة الانكشاف الاقتصادي.

معدل الانكشاف الاقتصادي خلال الفترة المدروسة الثانية (2011-2019):

وتطبيق العلاقة الرياضية الخاصة بهذا المؤشر على بيانات التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 للجمهورية العربية السورية نجد أن درجة انكشاف الاقتصاد السوري ارتفعت في السنوات الثلاث الأولى بنسب يمكن وصفها بالمتوسطة، إلا أنه وبداية من عام 2014 تضاعفت قيمة المؤشر بمعدلات كبيرة حتى وصلت إلى حوالي (588%) عام 2018، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (3) مؤشر الانكشاف الاقتصادي للفترة (2011-2019) الأرقام بملايين الليرات السورية

العام	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات ÷ الناتج المحلي الإجمالي	الواردات ÷ الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات + الواردات	معدل الانكشاف الاقتصادي
2011	1537191	%32.86	%62.77	1470035	%95.63
2012	1132310	%17.35	%70.14	990729	%87.49
2013	834511	%20.96	%113.23	1119859	%134.19
2014	748471	%23.5	%208.8	1738641	%232.29
2015	724615	%28.98	%206.64	1707405	%235.62

2016	683816	%48.04	%327.35	2566991	%375.39
2017	678840	%51.7	%444.86	3370940	%496.57
2018	688859	%152.1	%436.6	4055431	%588.7
2019	714675	%159.3	%417.3	4121559	%576.7

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة، وتم حساب النسب من قبل الباحث. الأرقام بالأسعار الثابتة.

ومن خلال الجدول السابق يتضح ما يلي:

- في العامين الأولين من الحرب نلاحظ انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار الثلث مع تراجع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي مقابل ارتفاع نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي (8%)، وهذا كله أدى إلى وصول معدل الانكشاف الاقتصادي عام 2012 إلى (87.49%).
- بدءاً من عام 2013 بدأ معدل الانكشاف الاقتصادي بالارتفاع بشكل متزايد حيث بلغ في عام 2013 (134.19%) مقابل (588.7%) عام 2018، وتعد هذه النسبة مرتفعة للغاية وتدل على أن الاقتصاد المحلي يعتمد بشكل كبير على التعامل التجاري مع الخارج لضمان استمرار الحياة الاقتصادية وتوفير مختلف متطلبات الحياة المعيشية ولو بالحد الأدنى.
- يظهر لنا الجدول أن نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت عام 2017 (444.80%) كأعلى نسبة مسجلة في الفترة المدروسة مما يعطي صورة واضحة عن طبيعة التجارة الخارجية في تلك الفترة ومدى الاعتماد الكبير على الاستيراد من الخارج إلى جانب تراجع سعر صرف الليرة السورية في الأعوام الأخيرة والذي ساهم بشكل كبير في زيادة تكلفة المستوردات.
- بلغت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (17.35%) عام 2012 كأدنى نسبة مسجلة خلال الفترة المدروسة، الأمر الذي يعكس ضعف قطاع التصدير وتضرره البالغ بالعمليات الإرهابية التي استهدفت مختلف المنشآت الاقتصادية دون إغفال دور العقوبات الاقتصادية. ويجب التنويه إلى أن هذه النسبة شهدت تحسناً ملحوظاً خلال السنوات التالية حتى بلغت (51.7%) عام 2017، ولتشهد في العامين التاليين ارتفاعاً كبيراً حيث سجلت (152.1%) (159.3%) في العامين 2018 و2019 على التوالي. ويمكن تفسير هذا الارتفاع الكبير بفعل تراجع سعر الصرف الذي خفّض من أسعار السلع السورية في الخارج بالإضافة إلى تحسن الوضع الأمني في البلاد وإعادة افتتاح العديد من الفعاليات الاقتصادية وعودة العجلة الإنتاجية إلى الدوران.
- بلغ وسطي معدل الانكشاف الاقتصادي خلال فترة الحرب المدروسة (313.62%) وهي نسبة مرتفعة للغاية مقارنة مع نظيرتها في الفترة الزمنية المدروسة الأولى (74.6%)، ومن الجدول السابق نرى أن الوزن النسبي للواردات أكبر من الصادرات مما يعني أن الاقتصاد السوري عانى من مشاكل عديدة أهمها غياب الصادرات ذات التنافسية العالية وزيادة الاعتماد على الواردات لتأمين احتياجات البلاد من المواد الضرورية في ظل العقوبات الغربية الظالمة والتي تعيق أي فرصة لتحسين وتطوير هذا القطاع بهدف عزل سورية عن العالم والضغط على الشعب السوري لتحقيق أهداف سياسية غير مشروعة.

- تراجع حجم الناتج المحلي الإجمالي في سورية من (1537191) مليون ل.س عام 2011 إلى (678840) مليون ل.س عام 2017، مما يدل على حدوث انكماش كبير في الاقتصاد السوري خلال الحرب وبنسبة قاربت (-55.8%).
- تضاعف حجم إجمالي التجارة الخارجية السورية خلال فترة الحرب حوالي أربع أضعاف فقد وصل في عام 2019 إلى (4121559) مليون ل.س بعد أن كانت عام 2012 (990729) مليون ل.س، وعلى الرغم من هذا الارتفاع فإنه لا يمكننا القول إن التجارة الخارجية حققت قيمة مضافة وفائدة مهمة على الصعيد الوطني نظراً لأن هذا التطور يعود الجزء الأكبر منه إلى تضاعف فاتورة المستوردات وتدهور سعر صرف الليرة السورية، بل ويمكن القول أن هذا يعد مؤشراً سلبياً يدل على زيادة الاعتماد على الخارج لتوفير متطلبات السوق الداخلية في الوقت الذي شهدت فيه الصادرات السورية تراجعاً ملحوظاً.

اعتماداً على الأرقام والنسب الواردة بالجدول أعلاه، يظهر لنا أن الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الحكومة السورية في سبيل التعامل مع آثار ونتائج الحرب قد أدت بما لا يدعو للشك لانكشاف الاقتصاد السوري على الخارج بمعدلات متزايدة وكبيرة جعلت من الاقتصاد المحلي عرضة لمختلف الأزمات الاقتصادية والتي يعود الجزء الأكبر منها إلى العقوبات الخارجية، وهو الأمر الذي ظهر بشكل واضح عبر سنوات الحرب من خلال تكرار أزمات النقص الحاد ببعض المواد الأساسية (قمح، وقود، طاقة). وكما ذكرنا سابقاً فإن درجة الانكشاف الاقتصادي قد تضاعفت خلال فترة الحرب بنسب كبيرة جداً مقارنةً مع نظيرتها خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة والخطة الخمسية العاشرة.

ومما سبق يتبين لنا **عدم صحة الفرضية الأولى** التي تقول إنه لا توجد علاقة بين نتائج وآثار الحرب على سورية وتدهور مؤشر الانكشاف الاقتصادي.

2) مؤشر اختراق المستوردات:

في أوقات الأزمات والحروب تعاني الدول من مشكلة مزدوجة يمثل الوجه الأول لها تراجع الإنتاج المحلي وقصوره عن تلبية الطلب الداخلي مما يزيد من حجم المستوردات لسد هذه الفجوة، والوجه الآخر يظهر من خلال صعوبة إتمام الصفقات التجارية إما لأسباب أمنية وعسكرية تعيق من حركة التجارة الخارجية أو لأسباب سياسية واقتصادية تتمثل بالعقوبات والمقاطعة التي يمكن أن يتعرض لها البلد، إلى جانب استنفاذ الاحتياطي من العملات الصعبة وصعوبة ترميمه نتيجة تراجع قطاع التصدير وهروب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية من السوق المحلية.

تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر والمئة، ويمثل المقام (الطلب الداخلي) ويُحسب بطرح إجمالي الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي (تُستهلك في الخارج)، ثم يضاف إجمالي المستوردات (تُستهلك داخلياً)، وببساطة يمثل الطلب الداخلي إجمالي ما يتم إنفاقه على الاستهلاك والاستثمار داخل الاقتصاد.

ويعد مؤشر اختراق المستوردات من المؤشرات الهامة التي توفر معلومات عن أهمية التجارة الدولية بالنسبة للاقتصاد الكلي. وتختلف نسب اختراق المستوردات باختلاف حجم الدول، فالدول الكبيرة تتسم بنسب منخفضة بينما الدول الصغيرة تكون نسب اختراق المستوردات فيها مرتفعة. ويجب الإشارة إلى أن قيمة المؤشر هي المتمم لنسبة الاكتفاء الذاتي في الاقتصاد المحلي. أي أنه كلما ارتفعت قيمة هذا المؤشر انخفضت نسبة الاكتفاء الذاتي بالشكل الذي يجعل مجموع قيمة المؤشرين 100%.

ويحسب المؤشر بالصيغة الرياضية التالية:

$$\text{اختراق المستوردات} = \frac{\text{الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي – الصادرات + الواردات}}$$

مؤشر اختراق المستوردات خلال الفترة المدروسة الأولى (2000–2010):

من خلال تطبيق العلاقة الرياضية الخاصة بهذا المؤشر على بيانات التجارة الخارجية والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2000 للجمهورية العربية السورية خلال الفترة (2000–2010) نجد أن نسبة هذا المؤشر ارتفعت خلال معظم سنوات الخطة الخمسية التاسعة لتبلغ (40.7%) عام 2005، وفي فترة الخطة الخمسية العاشرة تابعت هذا الارتفاع لتسجل عام 2008 (57%) كأعلى نسبة مسجلة خلال الفترة المدروسة الأولى. والجدول التالي يوضح تطور مؤشر اختراق المستوردات خلال الفترة المدروسة الأولى:

الجدول رقم (4) مؤشر اختراق المستوردات للفترة (2000–2010) الأرقام بملايين الليرات السورية

العام	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	الطلب الداخلي	اختراق المستوردات	الاكتفاء الذاتي
2000	904,622	216,190	187,535	875,967	%21.4	%78.6
2001	950,245	243,179	220,744	927,810	%23.8	%76.2
2002	1,006,431	301,553	235,754	940,632	%25	%75
2003	1,018,709	265,039	236,768	990,438	%23.9	%76.1
2004	1,089,027	346,166	389,006	1,131,867	%34.4	%65.6
2005	1,156,714	424,300	502,369	1,234,783	%40.7	%59.3
2006	1,215,082	505,012	531,324	1,241,394	%42.8	%57.2
2007	1,284,035	579,034	684,557	1,389,558	%49.3	%50.7
2008	1,341,516	707,798	839,419	1,473,137	%57	%43
2009	1,420,833	488,330	714,216	1,646,719	%43.4	%56.6
2010	1,469,703	569,064	812,209	1,712,848	%47.4	%52.6

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة، وتم حساب النسب من قبل الباحث. الأرقام بالأسعار الثابتة.

من خلال الجدول السابق نجد ما يلي:

❖ شهدت الفترة (2000–2010) ارتفاعات عديدة في قيمة المؤشر حيث بلغت (57%) عام 2008 كأعلى نسبة مسجلة خلال الفترة المدروسة الأولى في حين كانت تبلغ (21.4%) عام 2000، وبلغ وسطي قيمة المؤشر في هذه الفترة (37.2%) مما يعني أن الاقتصاد المحلي بدأ بالاعتماد على الاستيراد من الخارج لتلبية احتياجاته، في حين

سجل وسطي نسبة الاكتفاء الذاتي في هذه الفترة حوالي (63%) وهو ما يمكن تفسيره بالاتجاه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي والانفتاح التجاري الذي بدأ مع بداية الألفية الجديدة.

❖ أظهرت جميع المؤشرات نمواً ملحوظاً خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة والعاشرة وبنسب متفاوتة، حيث استمر الطلب الداخلي بالنمو وبنفس النسب تقريباً لكن حجم التجارة الخارجية ارتفع بشكل واضح وخاصة جانب الواردات منه، وهذا ما يفسر ارتفاع قيمة المؤشر عاماً بعد آخر خاصةً وأن حجم الصادرات بقي في معظم السنوات أقل من حجم الواردات، فيما كان الناتج المحلي الإجمالي يسجل معدلات نمو متواضعة لا ترقى إلى متطلبات التنمية المنشودة.

❖ بالطبع هناك العديد من العوامل التي أسهمت في تدهور نسبة الاكتفاء الذاتي من (78.6%) عام 2000 إلى (43%) عام 2008، نذكر منها:

1. تعافي البلاد التدريجي من حالة الركود التي سادت في بداية التسعينات.

2. تخفيف القيود التجارية والانفتاح المتزايد على العالم الخارجي.

3. العمل باتجاه التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وتشجيع الاستثمار الخاص الذي بدوره رفع من حجم وقيمة المستوردات من الخارج.

4. تطور العلاقات مع دول الجوار والتي تعد بوابة لسورية نحو العالم والدول الصناعية.

5. التطور الاجتماعي والثقافي للمجتمع السوري في الوقت الذي كان العالم يشهد ثورة تكنولوجية أسهمت في تغيير العديد من العادات الاستهلاكية، ولم تكن سورية بمعزل عن هذا التغيير والتطور حيث ظهرت حاجات وعادات استهلاكية في المجتمع السوري (حاسوب، موبايل) لا يمكن تلبيتها عبر الإنتاج المحلي.

مؤشر اختراق المستوردات خلال الفترة المدروسة الثانية (2011-2019):

من خلال تتبع واقع التجارة الخارجية في سورية خلال الحرب نجد أنها قد عانت من مشكلة تأمين متطلبات السوق الداخلية من خلال الإنتاج المحلي ولجوئها إلى الاستيراد لتأمين العرض الكافي من السلع لمواجهة الطلب الداخلي المتنامي سنوياً، كما نلحظ ارتفاع مؤشر اختراق المستوردات بشكل كبير حتى بلغ (116.6%) تقريباً، وهو الأمر الذي يعني أن نسبة الاكتفاء الذاتي في سورية تراجعت إلى حوالي (16.6%-). والجدول التالي يظهر تطور حجم الطلب الداخلي ومؤشر اختراق المستوردات في سورية خلال الحرب:

الجدول رقم (5) مؤشر اختراق المستوردات للفترة (2011-2019) الأرقام بملايين الليرات السورية

العام	الناتج المحلي الإجمالي	الصادرات	الواردات	الطلب الداخلي	اختراق المستوردات	الاكتفاء الذاتي
2011	1537191	505107	964928	1997012	%48.3	%51.7
2012	1132310	196452	794277	1730135	%45.9	%54.1
2013	834511	174933	944926	1604504	%58.9	%41.1
2014	748471	175795	1562846	2135522	%73.2	%26.8
2015	724615	210065	1497340	2011890	%74.4	%25.6
2016	683816	328519	2238472	2593769	%86.3	%13.7
2017	678840	351018	3019922	3347744	%90.2	%9.8

2018	688859	1047662	3007769	2648966	113.5%	-13.5%
2019	714675	1138890	2982669	2558454	116.6%	-16.6%

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية للأعوام المذكورة، وتم حساب النسب من قبل الباحث. الأرقام بالأسعار الثابتة.

نُلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

✓ شهدت سنوات الحرب ارتفاع مؤشر اختراق المستوردات بشكل ملحوظ، فقد قفز من (45.9%) عام 2012 إلى (116.6%) عام 2019، وهذا ما يمكن اعتباره مشكلة كبيرة وخطيرة يعاني منها الاقتصاد السوري وسيبقى يعاني منها لسنوات بعد انتهاء الحرب خاصة وأن ارتفاع قيمة هذا المؤشر تدل على تراجع حجم الإنتاج المحلي وضعف قدرته على تلبية الطلب الداخلي، حيث تدهورت نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي إلى حوالي (16.6%-). ويمكن ملاحظة أن العامين المدروسين الأخيرين قد شهدا قيم سلبية لنسبة الاكتفاء الذاتي نتيجة تشديد العقوبات الجائرة على سورية وما سببته من ضرر حقيقي على قدرة القطاعات الاقتصادية المحلية المختلفة على تلبية احتياجات البلاد الاستثمارية والاستهلاكية.

✓ بلغ وسطي قيمة مؤشر اختراق المستوردات خلال الحرب (67.5%) وهي ضعف وسطي المؤشر خلال الفترة السابقة تقريباً. ما يعني أن ظروف وآثار الحرب ساهمت في تخفيض نسبة الاكتفاء الذاتي حتى وصلت إلى قيم سلبية في آخر عامين، بالإضافة إلى زيادة الاعتماد على المستوردات لتغطية عجز الإنتاج المحلي عن مقابلة الطلب الداخلي المتنامي.

✓ استمر الاقتصاد السوري بتحقيق معدلات نمو سلبية حيث انكمش حوالي النصف تقريباً خلال السنوات المدروسة خلال الحرب ليصل إلى (714675) مليون ل.س عام 2019 فين حين كان يبلغ (1537191) مليون ل.س عام 2011، مقابل تزايد حجم الطلب الداخلي بشكل سنوي حتى بلغ عام 2019 (2558454) مليون ل.س مقابل (1997012) مليون ل.س عام 2011. وهذا ما يوضّح الحالة المعقّدة التي وصل لها الاقتصاد السوري وعجزه عن تلبية الاحتياجات الداخلية الأساسية ذاتياً.

✓ انخفضت قيمة الصادرات السورية في الأعوام الثلاثة الأولى بعد بدء الحرب حيث سجلت أدنى محصلة في عام 2013 وبلغت (174933) مليون ل.س، لتعاود بعدها التحسن التدريجي لتصل عام 2019 إلى (1138890) مليون ل.س، وهذا ما يمكن تفسيره بتدهور سعر الصرف في العامين المدروسين الأخيرين.

✓ تزايدت قيمة المستوردات بشكل سنوي، فقد سجلت في عام 2011 (964928) مليون ل.س لترتفع بعدها إلى (3347744) مليون ل.س عام 2017 كأعلى رقم مسجل خلال الحرب، وهو العامل الأبرز الذي ساهم في انخفاض نسبة تحقيق الاكتفاء الذاتي في سورية خلال الحرب. ويجب التنويه إلى أن هذا الارتفاع لا يدل على تحسن شروط وظروف الاستيراد من الخارج بل هو نتيجة تدهور سعر الصرف.

اعتماداً على الأرقام والنسب الواردة سابقاً، يتبين أن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السورية في سبيل التعامل مع آثار ونتائج الحرب قد ساهمت بشكل أساسي في ارتفاع قيمة مؤشر اختراق المستوردات وبالتالي انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي بشكل كبير. وهذا ما يمكن استنتاجه من خلال الواقع الحالي المتمثل بشح مستلزمات الحياة الأساسية نتيجة صعوبة استيرادها من الخارج في ظل العقوبات والحصار الاقتصادي الظالم وعدم وجود بدائل محلية بالكم والنوع المناسبين.

ومما سبق يتبين لنا **عدم صحة الفرضية الثانية** التي تقول إنه لا توجد علاقة بين نتائج وآثار الحرب على سورية وتدهور مؤشر اختراق المستوردات.

الاستنتاجات والتوصيات:

1- الاستنتاجات:

1-كان للعقوبات والحصار الاقتصادي دوراً كبيراً في تخفيض حجم التبادل التجاري مع الخارج، كما أن الإجراءات الحكومية المتخذة في سبيل التعامل مع آثار الحرب أدت أيضاً لتقليل العجز في الميزان التجاري (مقوماً بالدولار الأمريكي) خلال سنوات الحرب وذلك عبر تقليص المستوردات بشكل كبير.

2-عانى الاقتصاد السوري خلال فترة الحرب المدروسة من مشكلة تأمين احتياجات البلاد من مختلف مستلزمات الحياة الاقتصادية والمعيشية الضرورية في ظل تراجع قدرة الاقتصاد المحلي على تلبيتها، وبالتالي اضطرت الحكومة السورية إلى اللجوء إلى الأسواق الخارجية ما ساهم في زيادة فاتورة المستوردات بشكل كبير بالتوازي مع تدهور سعر الصرف المستمر.

3-واجه الاقتصاد السوري عامةً وقطاع التجارة الخارجية خاصةً مشكلة مزدوجة تمثلت في الحاجة المتزايدة للاستيراد من الخارج ضمن شروط تجارية صعبة فرضتها الدول الغربية عبر الحصار والعقوبات الاقتصادية الجائرة التي ساهمت بدورها في تقليص حجم وكمية المستوردات وتقليل عدد الدول التي يمكن التعامل معها تجارياً ومالياً.

4-توجد علاقة طردية بين الإجراءات والقرارات المتخذة بهدف التعامل مع حالة الحرب في سورية وتدهور مؤشر الانكشاف الاقتصادي على الخارج. حيث ارتفعت قيمة المؤشر بمعدلات كبيرة خلال سنوات الحرب.

5-توجد علاقة طردية بين الإجراءات والقرارات المتخذة بهدف التعامل مع حالة الحرب في سورية وتدهور مؤشر اختراق المستوردات. ونلاحظ أن نسبة الاكتفاء الذاتي تدهورت بشكل ملحوظ خلال سنوات الحرب.

2- التوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل اليها يوصي الباحث بما يلي:

1-الاستمرار بعملية التحكم المدروس بعملية الاستيراد بهدف تقليل العجز التجاري إلى حدوده الدنيا وتحقيق الاستفادة القصوى من القطع الأجنبي المحدود وتوجيهه نحو السلع الاستثمارية والاستهلاكية الأكثر أهمية.

2-تشجيع الفعاليات الاقتصادية المحلية على الاتجاه نحو قطاع التصدير وتقديم كافة التسهيلات لها بما يساعد على دخول المزيد من المنتجين الجدد إلى هذا القطاع.

3- إن زيادة معدل الانكشاف الاقتصادي على الخارج يجعل الاقتصاد السوري أكثر عرضة للتأثر بالتقلبات والأزمات في الأسواق العالمية، وهذا يفرض علينا إعادة النظر بالإجراءات والقوانين الناظمة لعمل الفعاليات الاقتصادية المحلية بما يسهم في تنويع أسواق التصدير والبحث عن حلول بديلة لتسهيل عملية الاستيراد وخاصة للسلع الضرورية (قمح، نفط).

4-العمل على معالجة مشكلة تدهور مؤشر الاكتفاء الذاتي، وتوجيه كافة الموارد والطاقات لإطلاق مشاريع استراتيجية لتوفير وتجهيز البنية التحتية الضرورية لعودة عمل الصناعات المرتبطة باحتياجات البلاد الهامة من حوامل الطاقة (كهرباء، وقود)، لكونها تشكل عصب الاقتصاد والحجر الأساس في عملية إعادة الإعمار.

References:

1- AL-AGHA, A.N. "*Economy and Hybrid War in Syria: Escalation axes game*". Damascus Center for Research and Studies, Syria, Damascus, 2018.
2- Damascus Center for Research and Studies. "*Features of the war economy in Syria*". Department of Economic Studies, Syria, Damascus, 2016.
3- RAHBAN, A. "*The economic importance of the Syrian foreign trade and the factors affecting it*". Damascus University Journal. Syria, Damascus. Vol. 29, No. 3+4, 2013, pp: 511-550.
4- SYRIAN MINISTRY OF ECONOMY AND FOREIGN TRADE Website, <http://syrecon.gov.sy/?page=show_det&category_id=22&id=72&lang=ar>. 17/2/2022.
5- The tenth five-year plan, PLANNING AND INTERNATIONAL COOPERATION COMMISSION Website, <http://www.picc.gov.sy>. 17/2/2022.
6- AHMAD, S; YAHIA, H. "*An analytical study of the foreign trade movement in Syria in the light of economic and demographic variables during the period /1980-2005/*". published Master Thesis, Tishreen University, Syria, Latakia, p: 27. 2007.
7- YAMAMA, A, A. "*The experience of the social market economy in Syria and its implications for the economic and social situation*". published PhD Thesis, Damascus University, Syria, Damascus, p: 63. 2015.
8- MAHMOUD, H; HAMMOUD, Z. "*Competitiveness of Syrian exports in international markets*". Tishreen University Journal. Syria, Latakia. Vol. 32, No. 4, 2010, pp: 117-118.
9- GOBAT, J; KOSTIAL. "*Syria's Conflict Economy*". IMF Working Paper. Middle East and Central Asia Department. International Monetary Fund. WP/16/123.
10- MOHAMAD, A. "*Syria and Iran agree to a new $1 billion credit line*". <www.reuters.com/article/oegbs-syria-iran-as5-idARAKCN0PI1TX20150708>. 11/9/2021.
11- AL-KHALIL, M. S. "*Import Substitution Program*". Working Paper. Syrian Economic Sciences Society, Syria, Damascus, 2019.
12- CENTRAL BUREAU OF STATISTICS Website, <http://cbssyr.sy/>. 17/2/2022.
13- NATIONAL AGENCY FOR NETWORK SERVICES Website, <https://www.nans.gov.sy/ar/article/launch_of_the_national_multi_use_nationa>. 17/2/2022.
14- Damascus Center for Research and Studies. "*Effects of the crisis on the Syrian economy*". Department of Economic Studies, Syria, Damascus, 2016.
15- SHAABAN, J. A. "*The role of economic reform in the structural composition of foreign trade in Syria during the period 2000-2010*". AL-Baath University Journal. Syria, Homs. Vol. 38, No.16, 2013, pp: 511-550.